آليات تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام مؤشر الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1974-2014)

Economic growth determinants in Algeria Mechanisms of activation and alternative strategies: Analytical study during the period (1974-2014)

صاولي مراد
جامعة 08 ماي 1945
قالمة
الجزائر
mouradsaouli5@gmail.com

لطرش علي
جامعة 20 اوت
سكيكدة
الجزائر
latrali@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لإعطاء إطارا مهما لتطوير نماذج مختلفة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بالإضافية إلى بعض المؤشرات الأخرى المؤثرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، ومن خلال استخدام نموذج خطي يربط العلاقة بين مختلف المتغيرات السابقة، والذي سوف يساعدنا في تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات البديلة لرفع مستوى معدلات النمو وبالتالي تحليل اتجاهاته المستقبلية. وبالتالي تحديد مستوى الإنفاق الحكومي الواجب استحداثه لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوب في الأمد البعيد .

الكلمات المفتاحية : النمو اقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي ، نماذج قياسية، معادلات الانحدار.

Abstract

This paper aims to provide an important framework for the development of different models of the relationship between GDP and government spending additionality to some other indicators that affect the rate of economic growth in Algeria, and through the use of a linear model linking the relationship between the various previous variants, which will help us in making suggestions on strategies alternative to raise growth rates and hence future trends analysis. And thus determine the level of government spending to be introduced to achieve the desired economic growth rates in the long term.

Key words: economic growth, GDP, government spending, standard models, the regression equations.

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أحد أهم المواضيع المرتبطة بسياسات الإنفاق الحكومي، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيمها الأداء التنموي ، و عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يعكس حجم السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين.

وتشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وقد حظيت هذه العلاقة ،باهتمام العديد من قبل الباحثين والمختصين في هذه المواضيع من الناحية النظرية هناك رؤيتين مختلفتين حول طبيعة هذه العلاقة بيت هاتين المتغيرين الأولى تتعلق ما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي هي السبب في النمو الاقتصادي) والثانية تتعلق بالنمو الاقتصادي هو السبب في نمو الإنفاق الحكومي.

ومن أهم الموضوعات التي يعنى بها النمو الاقتصادي هو البحث عن كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية ، و في هذا الإطار يمكننا من خلال تحليل العلاقة الموجدة بين النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى معدل التضخم وصادرات السلع والخدمات

من هنا نميز بين فئات عديدة لنظريات الاقتصادي

فتتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة لأراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت

أما النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية: فهو ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مايناردكينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدّي للاستهلاك.

أما النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة: فقد ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل،نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي [i]

من هنا يبرز دور وأهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام لقياس الوضعية الاقتصادية القائمة في البلد ويعكس الى حد بعيد علاقته التأثيرية بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى

على هذا الأساس .تحاول هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي من جهة وبين النمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى وبالتالي الخروج بمجموعة من النتائج والاقتراحات، وفي هذا الصدد تنطوي إشكالية البحث على التساؤل المحوري التالي:

1- إشكالية البحث

ما هي المؤشرات الكمية لمعدلات النمو الاقتصادي التي تهدف إلى رفع مستوى معدلاته و ما هي اتجاهاتها المستقبلية ؟.

وينجر عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو التغيير المطلوب في معدل الناتج المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

- هل هناك علاقة سببية ثنائية تتجه من معدل الإنفاق الحكومي إلى معدلات النمو الاقتصادي ومن معدل النمو الاقتصادي إلى معدلات الإنفاق الحكومي ؟.

- هل هناك أثر لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2- فرضيات البحث

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي و نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات في الجزائر.
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه عكسي بين مستويات المحددة للنمو الاقتصادي و معدل والإنفاق الحكومي في الجزائر
- هناك أثر معنوي ذا دلالة إحصائية لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر

3- الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع البحث : تنطوي هدف البحث إلى ما يلي:

- بناء نموذج قياسي باستخدام اختبارات الاستقرارية فضلاً عن سببية جرانجر.
- تحديد علاقة قياسية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- التوصل إلى مجموعة من النتائج المفسرة العلاقة المدروسة الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و الشركاء في النمو الاقتصادي.

4- الأهداف النظرية والتطبيقية للبحث: : تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- عر ض وتحليل ثم تقييم، للتأثير الغير مباشر لمعدل التضخم في النمو الاقتصادي في ظل الأهمية المتزايدة لمساهمة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي .خلال فترة الدراسة

5- منهج البحث و الأدوات المستخدمة

لقد ثم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى معدل التضخم على النمو الاقتصادي ، وبالاعتماد على اختبار السببية كرانجر، ونماذج (VAR) بين المتغيرات في المدى القصير و الطويل في الجزائر.

6- الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

- **دراسة Barro (1990)** : بعنوان "الإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو" الذي يعد من أبرز النماذج التي أعطت للحكومة دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي، وتوصل إلى ما يعرف بـ "قانون بارو" نسبة إلى المعايير التي وضعها الاقتصادي Barro حيث يعتبر النشاطات الحكومية مصدر للنمو الداخلي، وينص هذا القانون على أن قيمة أو الحجم الأمثل للإنفاق يكون عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي لهذا الإنفاق تساوي واحدا صحيحا .وقد اعتمد Ghali (1997) في دراسته على نموذج النمو الداخلي لـ Barro (1990) لتقصي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة التفاعلات الزمنية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي ،VAR وتبين له وجود علاقة سببية بين المتغيرين .وأشار الباحث من خلال بحثه إلى ضرورة توجيه السياسة المالية إلى السيطرة على عجز الموازنة وذلك من خلال تقليص حجم الحكومة والحد من دورها في الاقتصاد. [1]

- **قام Faris- al عام 2002**: باعتماد نموذج ديناميكي لفحص بيانات بلدان مجلس التعاون الخليجي GCC لدراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك متعدد المتغيرات، وكشفت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي بشقيه الرأسمالي والإنفاق الجاري، وأن النمو الاقتصادي هو عامل تنبؤي لتوسيع دور الحكومة كما افترض ،Wagner كما أن دراسته التجريبية لم تدعم فرضية الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي مثلما اقترحته النظرية الكينزية، وقد أرجع ذلك إلى احتمال انخفاض الإنفاق الحكومي المنتج مثل الإنفاق على الدفاع والإعانات والإنفاق الاجتماعي وعوامل سياسية أخرى .وتشير دراسة آل الشيخ 2002 التي هدفت إلى اختبار حقيقة وجود علاقة قانون Wagner باستخدام التكامل المشترك واختبارات السببية على بيانات سبعة وعشرين دولة مختلفة في درجة نموها وتنميتها الاقتصادية، إلى ضعف الأدلة التي تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد، بينما توصلت الدراسة إلى وجود أدلة قوية تثبت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مستوى الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي الفردي في اتجاهين يدعم التوجه الاقتصادي الكلي الكينزي .[2]

- **دراسة (Sala-i-Martin 1997)** : اعتمدت الدراسة أيضا أسلوب الانحدارات من أجل اكتشاف الآثار المعنوية لمختلف المتغيرات النمو الاقتصادي، وحدد الباحث في دراسته العديد من المتغيرات ذات التأثير النظري على النمو الاقتصادي، ومن ضمن هذه العوامل المتغيرات السياسية مثل جودة الحكومة ، ومدى قوة العوامل المتعلقة بنمو الاستثمار ومدى اعتماد الدولة على المواد الخام في عملية التصدير ، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة.[3]

- **دراسة (Robert Barro 1991)** : هي عبارة عن دراسة عالمية منشورة في مجلة اقتصادية ، حيث قام R.Barroبالبحث في محددات النمو الاقتصادي عن طريق الأساليب القياسية) تحليل الانحدارات لحوالي 100دولة) بهدف معرفة مختلف المحددات المشتركة الدافعة إلى النمو الاقتصادي بين الدول المختارة ، و أوضح أن هناك العديد من المتغيرات ذات الأثر المعنوي على معدل النمو

الاقتصادي في الأجل الطويل مثل مستوى التعليم و نسبة الاستثمار و الاستقرار السياسي و المستوى المبدئي للدخل أي حصة الفرد من الناتج في عام 1960.[4]

7- حدود الدراسة

تتحدد دراستنا من جانبين، فالجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة النمو الاقتصادي النفقات العامة في الجزائر في علاقة مع الناتج المحلي الإجمالي أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة (1974-2014) وهي فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية، وهذا راجع إلى أن الاهتمام بترشيد النفقات العامة انطلاق مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية.

- المحور الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

أولا- الأسس النظرية المرتبطة بمفاهيم: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق الحكومي:

1- مفهوم النمو الاقتصادي (Economic Growth):: هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و العلماء و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي لإجمالي GDP [5]
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من قترة إلى أخرى و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح [6]
- النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد [7]

أ- نموذج قياس النمو الاقتصادي: لو كانت لدينا متغيرة اقتصادية تنمو بمعدل سنوي ثابت وليكن rفإن هذه المتغيرة بعد السنة الأولى تصبح:[8]

$$y_{t+1} = y_t + ry_t = y_t (1 + r)$$

بعد السنة الثانية تصبح :

$$y_{t+2} = y_{t+1} + r\, y_{t+1} = y_{t+1} (1 + r) = y_t (1 + r)^2$$

وبعد n سنة تصبح كما يلي :

$$y_{t+n} = y_t (1 + r)^n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

فلو كان لدينا القيمة الابتدائية للمتغيرة والقيمة النهائية، يمكن إيجاد معدل النمو السنوي عن طريق إدخال الجذور أو اللوغاريتم في العلاقة السابقة :

$$y_{t+n} = y_t (1 + r)^n = (1 + r) = [y_{t+n} / y_t]^{1/n}$$

$$r = [y_{t+n} / y_t]^{1/n} - 1$$

لو استبدلنا t بـ 0 و n بـ t، في العلاقة (1) يصبح لدينا:

$$y_{t+n} = y_t (1 + r)^n \qquad \ln (y_t) = \ln (y_0) + t \ln(1 + r) \quad \Longrightarrow$$

يمكن كتابة هذا النموذج على الشكل:

$$Z = \alpha + \beta_t \quad Z = \ln (y_t) \;،\; \alpha = \ln (y_0) \;،\; \beta = \ln(1 + r)$$

إن النموذج أعلاه هو نموذج شبه لوغاريتمي. إن النموذج التي تظهر فيه المتغيرة التابعة في شكل لوغاريتمي يسمى النموذج اللوغاريتمي-الخطي ، إن معامل الزمن في العلاقة أعلاه (معامل الاتجاه العام) يعطي معدل النمو اللحظي أي معدل النمو في لحظة زمنية معينة، أما rفهو عبارة عن معدل النمو المركب أي معدل النمو في فترة زمنية معينة ونحصل عليه بإيجاد القيمة العكسية للوغاريتم وطرح واحد منها .1يمكن البرهان على ما سبق رياضيا كالآتي : $d \ln y_t / dt = \ln (1+r)$

وهذه النتيجة الأخيرة تعبر عن معدل النمو الاقتصادي

2- الناتج المحلي الإجمالي GDP : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP مهما جداً لكل دولة فهو يعكس صحة اقتصاد الدولة كما له تأثير كبير على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات. وهذا ليس شيء جديد، فإن انخفاض اقتصاد بلد معين يعني انخفاض الربح للشركات وهذا بدوره يعني انخفاض أسعار الأسهم .يهتم المتداولون بمعرفة نسبة التغيير بالناتج المحلي وخاصةً إذا كان التغيير سلبي لأنه إحدى أهم العوامل المحددة إذا كان الاقتصاد في حالة ركود أم لا. في هذه المقالة سوف نقوم بتعريف ما هو الناتج المحلي وسوف نعرض كيفية حسابه .

لنبدأ أولاً بتعريف الناتج المحلي، هو القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة. وينحصر الناتج المحلي على عملية الإنتاج التي تتم عبر المقيمين داخل الدولة سواء كانوا سكانها أم مقيمين فيها فقط وعند حساب الناتج المحلي لا يتم حساب عملية الإنتاج التي تكون عبر مغتربين هذه الدولة. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا حساب الناتج المحلي الإجمالي للبنان نقوم بحساب القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل لبنان سواء كانوا لبنانيين أم لا ولا تتضمن عملية الحساب عملية الإنتاج التي تمت من قبل المغتربين اللبنانيين. ويعكس الناتج المحلي الإجمالي حالة الاقتصاد وهو الطريقة الأمثل المستخدمة من قبل صناع القرار والبنوك المركزية لحكم ما إذا كان الاقتصاد في حالة نمو أم انكماش، أو على شفير تضخم أو ركود .

أ-نموذج حساب الناتج المحلي الإجمالي :هناك طريقتين لحساب الناتج المحلي الإجمالي، الطريقة الأولى هي جمع كل ما يكسبه الفرد والشركات خلال فترة محددة والطريقة الثانية هي مجموع إنفاق الأفراد والشركات خلال فترة زمنية محددة،. ويجب عند استخدام الطريقتين أن نحصل على نفس النتيجة النهائية لكن الطريقة الثانية شائعة أكثر. ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الطريقة الثانية عن طريق استخدام هذه المعادلة :

$$PIB = C + I + G + X - M$$

C	هو مجموع الاستهلاك الشخصي
I	هو مجموع إنفاق الشركات أي الاستثمار
G	هو مجموع الإنفاق الحكومي
(X – M)	هو الفرق بين الصادرات والواردات حيث يرمز إلى الصادرات X ويرمز إلى الواردات M. إذا كان معدل الصادرات أعلى من الواردات هذا شيء إيجابي للناتج المحلي والعكس صحيح إذا كان معدل الواردات أعلى من الصادرات هذا شيء سلبي للناتج المحلي أي لاقتصاد الدولة ككل.

ويلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً مهم جداً لاقتصاد الدولة وللأفراد حيث يعتبروه مرجعاً لهم لمعرفة أي قطاعات في حالة نمو . فعندما يكون الناتج المحلي في حالة انكماش ذلك ليس دليل مطمئن للعديد لأنه يعني انخفاض الإنفاق وأرباح الشركات والأهم ارتفاع معدلات البطالة .وبالمقابل إن ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم مما يدفع البنوك المركزية لرفع معدلات الفائدة للحد من التضخم. لكن هناك نقاط ضعف للناتج المحلي للدولة حيث أنه لا يغطي التغيرات في القطاعات التالية: توزيع الدخل على الأفراد، جودة الحياة، المستوى المعيشي وغيرها [9]

3- الإنفاق الحكومي: إن تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من الدول الحارسة إلى الدولة المتدخلة والدولة المنتجة أدى إلى تغير وتوسع مهامها وبالتالي زيادة نفقاتها العامة ويعبر الإنفاق العام عن احد المعايير المستخدمة لقيا حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو احد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي . إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية ومذاهبها السياسية. إذ تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي (Macro economic Modeling) لـ أي وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي Government expenditure والناتج المحلي الإجمالي GDP وقد حضت هذه العلاقة باهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود ، وكانت موضع جدل شديد ، وهناك اثنان من الآراء المعارضة حول طبيعة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتي تستند نظرياً "إلى مدرستين رئيستين تمثل أفكارها الخلفية لهذه الدراسات : [10]

ولقد كان الاقتصادي ادولف فاجنر أول من لاحظ وشخص هذه العلاقة وذلك في عام 1892 وقد صاغ قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي مضمونه هذا القانون يشير إن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي ، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتماً إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة اكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي والى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر : .[11]

من نتائج التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتي تؤدي الى ارتفاع الإنفاق الحكومي كما أن التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية: أن هذه الفرضية القائلة بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي تدعم في جوهرها نظرية اقتصاد جانب الطلب أن أنصار هذه النظرية يدعوا إلى التدخل الفعال من الحكومة في الاقتصاد من خلال الإنفاق ، وتوفير المال من اجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات وضمان النمو الاقتصادي والاستقرار ومع ذلك فان هذا القول يتناقض مع منهج جانب العرض في المالية العامة حيث الإنفاق يشوه النمو الاقتصادي من خلال التضخم.

ثانيا - اتجاهات تطور الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في المحلي الإجمالي في الجزائر:

تشير الدراسات الإحصائية أن للتزايد المستمر في حجم نفقاتها العامة للجزائر خلال الفترات الزمنية المتلاحقة وعلى المدى البعيد هو زيادة الدخل الوطني ولتوسع في المشاريع العامة ، هذا المسار التصاعدي في حجم الإنفاق العام يبقى ثابتا أو ينخفض في بعض السنوات، وسنحاول في هذه الدراسة توظيف عدد من بعض المؤشرات التي تعبر عن دلالات وأبعاد اقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 ، كما يبين الجدول الموالي :

جدول رقم (1): مؤشرات معدل نمو الناتج المحلي السنوي.في الجزائر للأعوام 2001-2016.

المؤشرات العامة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	الأعلى	السابق	أخرى	وحدة
الناتج المحلي الإجمالي	214.06	210.18	214.06	USD -مليار
معدل نمو الناتج المحلي السنوي	6.70	2.60	3.10	في المئة
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	6.70	2.80	4.00	في المئة
الأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي	9356580000.00	9101730000.00	9356580000.00	DZD Thousand
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	3316.02	3243.97	3316.02	USD
تكوين رأس المال الحكومي الثابت والإجمالي	6311828.40	5690894.40	6311828.40	DZD - مليون
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد PPP	13179.28	12892.94	13179.28	USD
الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة	1771.50	1640.00	1771.50	DZD -مليار
الناتج المحلي الإجمالي من البناء	1730.20	1569.30	1730.20	DZD -مليار
الناتج المحلي الإجمالي من الإدارة العامة	2715.40	2551.20	2715.40	DZD -مليار
الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات	13179.28	12892.94	4191.00	DZD -مليار

Source : http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth

لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة ، فقد تراجع خلال كل السنوات تقريبا ليحقق خلال سنوات هذه الفترة المشار إليها 3 %، 2.5 %، 3.3 % ، 2.4 % على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدره ، 2.84 %و هو أقل من المعدل المسجل في الفترة السابقة ، وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي إن لم تؤثر بصورة مباشرة و كبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية (باستثناء أسعار البترول) إلا أنها أثرت بصورة غير مباشرة بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وفيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموا قدره،6.7 % إلى ، 4.9 % أي بمتوسط نمو قدر بـ 5.68% و هو متوسط أحسن مما حققه القطاع في

الفترتين السابقتين ، كما أنه أحسن من معدل النمو العام الذي قدر بـ 2.84 % أما نمو قطاع المحروقات فقد كان متوسط نموه– 2.76 % و هو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة أي (3%) كما أنه أقل من معدل النمو العام ، بسبب تراجع أسعار البترول في السوق العالمية. و أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نمواً قدر بمتوسط 3.5% وهو أكبر من معدل النمو العام أي 2.8% هذا بسبب انتعاش النشاط الصناعي الناتج عن دعم الدولة وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر. (12)

شكل (1) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للأعوام 2006-2016.

Source : http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth

من خلال الشكل (1) أدناه، شهدت الفترة الممتدة بين 2006-2012 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية لعام 2008 والتي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة ، مما أثر بالارتفاع على معدل النمو الحقيقي في عام 1974 بنسبة (65 %)

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، بمعدلات نمو متواضعة بين 1994- 1999 .و قد حققت بعض معدلات مقبولة ومرتفع من الناتج الإجمالي المحلي فقد حققت خلال عام 2014 أي بنسبة 1.1% زيادة مقارنة بعام 2013، وذلك يرجع إلى خطة الحكومة الاقتصادية وإستراتيجيتها في زيادة الإنفاق على البنية التحتية وبتالي ظهر ذلك في ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و زيادة معدلات استهلاك الفرد داخل الدولة و توافر الكثير من فرص العمل وغير من النتائج الإيجابية

ثالثا- تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2006-2013 :

لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، حيث انتقلت من 29 % من الناتج الإجمالي سنة 2006 إلى 42.21.% سنة 2013 وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على تطور دور الدولة في كافة المجالات إما لتحقيق التوازن وتقوم بالاستثمار المباشر رغبة منها في إدارة الموارد الاقتصادية أو عدم رغبة القطاع الخاص على الاستثمار فيها كما يلي :

جدول رقم (2): تطور النفقات العامة والناتج الإجمالي الخام خلال الفترة 2006-2013.

السنوات	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي PIB	نسبة نمو النفقات العامة من PIB
2006	2452700	8460500	**29**
2007	3108500	9306200	**33.40**
2008	4144000	11069025	**37.43**
2009	4224800	10017515	**42.17**
2010	4512800	12050000	**39.24**
2011	8272000	14418600	**55.27**
2012	7423000	14502249	**45.93**
2013	**6737900**	**15959790**	**42.21**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz، وزارة المالية الجزائرية :www.inf.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه وباستقراء أهم التطورات التي عرفتها سياسة الإنفاق بالجزائر منذ الاستقلال، يمكن إلقاء الضوء وبدقة على أهم نقاط الزيادة والنقصان من خلال السلسلة الزمنية للنفقات العام، ومن ثم نتطرق غلى تحليل أسباب التطورات الحاصلة فيها:

لقد ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2006-2013 في تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بنسبة 60 %ا إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات فالنمو الظاهري في الإنفاق ما هو إلا زيادة في حجم الإنفاق العام دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الخدمات العامة أو تحسينها والسبب هو: ارتفاع الأسعار يعمل على انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يجعل الحكومة دفع مبالغ أكبر من أجل الحفاظ على نفس الكمية من الخدمات العامة المقدمة المحقق بالنظر إلى قيمتها، ويمكن أبراز أهم الايجابيات والسلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:[13]

- سوء اختيار نوعية المشاريع و ارتفاع تكاليفها
- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات
- ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية والتنظيمية
- التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن
-غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها

في عام 2011، زادت الحكومة دعم المواد الغذائية وخفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية المستوردة للحدّ من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواجهة السخط الاجتماعي الواسع. تم توجيه الإنفاق إلى السلع الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب (ارتفع دعم الحليب إلى 50 %) كما منحت الحكومة زيادات في الأجور لموظفي الخدمة المدنية، وقدّمت دعماً نقدياً للمزارعين، وقروضاً بدون فائدة للشباب العاطلين عن العمل، وضخّت مبالغ مالية ضخمة في مشاريع البنية التحتيّة والإسكان.

شكل (2) : الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

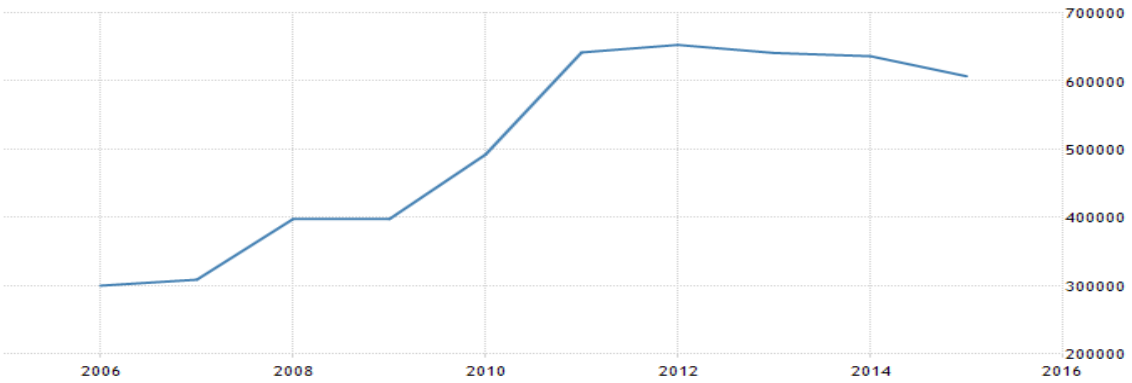

Source : http://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending

كانت حصة إجمالي الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 40.8 % خلال الفترة 2009-2012، أكبر بكثير في الجزائر مما هي عليه في مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة، ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود، وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة كما يلي :[14]

1-التدهور النقدي:فالزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة .ويعد تدهور قيمة النقود السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة للدولة.

2- **أسباب مالية:** وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية استطاعت من زيادة إنفاقها العام وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات والأساليب في تحصيل تلك الموارد وعلى تقدمها اقتصاديا واجتماعيا وإداريا بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثم فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات ، فالدول المتقدمة يكون إنفاقها أكبر من الدول النامية كما أن كثيرا من الدول قد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

المحور الثاني- الإطار التطبيقي للدراسة القياسية

أولا- نموذج الدراسة :

تم اقتراح نموذج التالي بحيث تعطي صيغته بالعلاقة التالية:

$$PIB = \beta_0 + CE\,\beta_1 + \beta_2\, G + \beta_3\, exp + \beta_4 inf + U_0$$

PIB: الناتج المحلي الإجمالي، *CE* : النمو الاقتصادي ، *G*: الإنفاق الحكومي ، *Exp*: صادرات السلع والخدمات

inf: معدل التضخم ، U_0: *الخطأ العشوائي*

1- متغيرات الدراسة : يتكون النموذج المقترح من المتغيرات التالية:

أ-المتغير التابع (النمو الاقتصادي): خلال الفترة 1974-2014 ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالنمو الاقتصادي من موقع خاص تابع للبنك الدولي ، الديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى موقع الجمارك الجزائرية على شبكة النت بغرض الحصول على الإحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات الجزائرية.

ب-المتغيرات المستقلة :

- **الناتج المحلي الإجمالي :** وفي هذه الدراسة تم استخدام مؤشر إجمالي الناتج المحلي ليُعبر عن النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد، في الحصول على بيانات هذا المؤشر، على موقع الديوان الوطني للإحصاء.

-**الإنفاق الحكومي :** ويعتبر من أهم أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. ولذا ويُتوقع أن يكون سلبيا على النمو الاقتصادي، حيث تشير دراسة الباحثين في هذا الصدد أن هناك علاقة قوية بينه وبين النمو الاقتصادي، وتم استخدام مؤشر الإنفاق الحكومي في هذه الدراسة، اعتماداً على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

- **الصادرات السلع والخدمات** : هناك دلائل قوية تدعم أن الصادرات تخلق حلقة تنموية فعالة من خلال أثرها المباشر على المدخرات. ومن خلال أثرها على الناتج وكذا لان قطاع الصادرات في الاقتصاد يتميز بميل ادخاري أعلى من القطاعات الأخرى.[15]

- **معدل التضخم :** حيث تشير النظرية الاقتصادية أن ارتفاع معدل التضخم، في حالة تثبيت كافة محددات النمو الأخرى، له آثار سالبة على النمو الاقتصادي.

-3 **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :** الخطوة الأولى في تحليل التكامل المشترك هو التعرف على درجة تكامل المتغيرات الأساسية في النموذج، وعلى الرغم من أن طريقة التكامل المشترك قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر أو من الدرجة الأولى، فإنه من الضروري التأكد من انه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية، ومن اجل ذالك نستخدم اختبار ديكي فولر المطور *(ADF)*

جدول رقم (3) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولار المطور

اختبار ADF		
المتغير	النتائج عند المستوى	النتائج عند الفروقات من الدرجة الأولى
CE	-4.154033	/
G	-2.606549	-6.180842
INF	-1.889115	-5.862041
PIB	-6.911623	/
EXP	-0.582655	-7.288901
القيم المجدولة	-3.605593 **(1%)** 2.936942 **(5%)**- -2.606857 **(10%)**	**(1%)** -3.605593 -2.936942 **(5%)** -2.606857 **(10%)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.).

- تتحقق الاستقرارية عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند 5% ،10 % ،1 %.

- فرضية الاختبار تفترض وجود جذر وحدة لسلسلة النمو الاقتصادي

- قدرت القيمة المحسوبة عند المستوى بـ 4.154033- و هي أكبر من القيم المجدولة عند مختلف درجات الحرية وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تفترض وجود جدر الوحدة أي أن هذه السلسلة عند المستوى كما يمكن مقارنة احتمال تحقق النتيجة والذي يساوي 0,0023 وهو أصغر من 5% بمعنى تحقق استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي

الإنفاق العام G : يفترض الاختبار وجود جذر الوحدة بسلسلة الإنفاق العام من خلال النتيجة المحققة عند المستوى والتي تساوي 2.606549- تبين أنها أقل بالقيمة المطلقة للقيم المحسوبة عند مختلف درجات الحرية وبهذه النتيجة نقبل فرضية العدم أي يوجد جذر وحدة بالسلسلة أي أنها ليست مستقرة، كما أن احتمال تحقق النتيجة 0.1001 أكبر من 5% يوحي كذلك بعدم استقرارية هذه السلسلة ننتقل إلي اختبار الاستقرارية عند الفروقات من الدرجة الأولى

عند الفروقات من الدرجة الأولى قدرت القيمة المحسوبة للاختبار بـ 6.180842- و هي اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة - 3.605593، 2.936942-، 2.606857- عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تفترض وجود جدر وحدة أي أن هذه السلسلة تستقر عند الفروقات من الدرجة الأولى كما أن احتمال تحقق هذه النتيجة P= 0.0000 كان أقل من 5% وهذا ما يؤكد استقرارية هذه السلسلة عند الفروقات من الدرجة الأولى. و بنفس الطريقة يتم تحليل السلاسل الأخرى

شكل رقم (3) : استقرارية السلاسل الزمنية

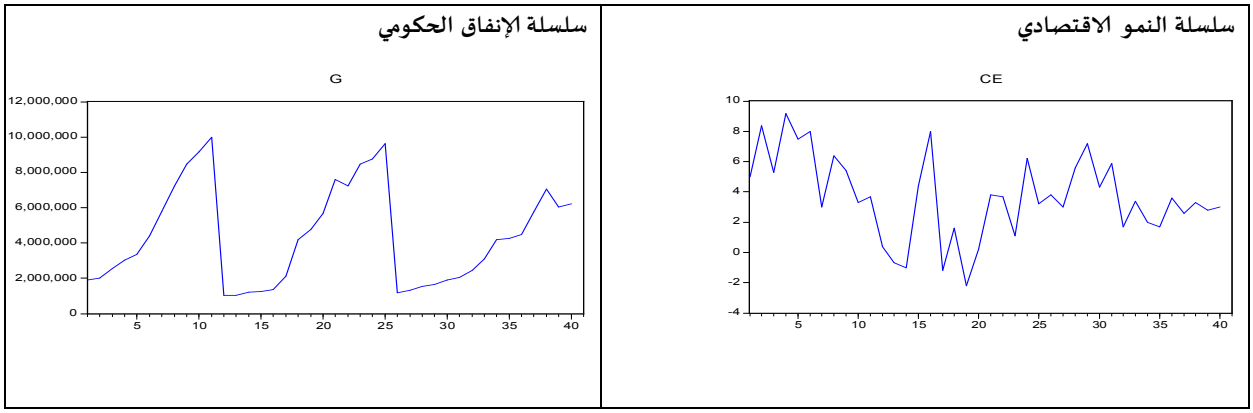

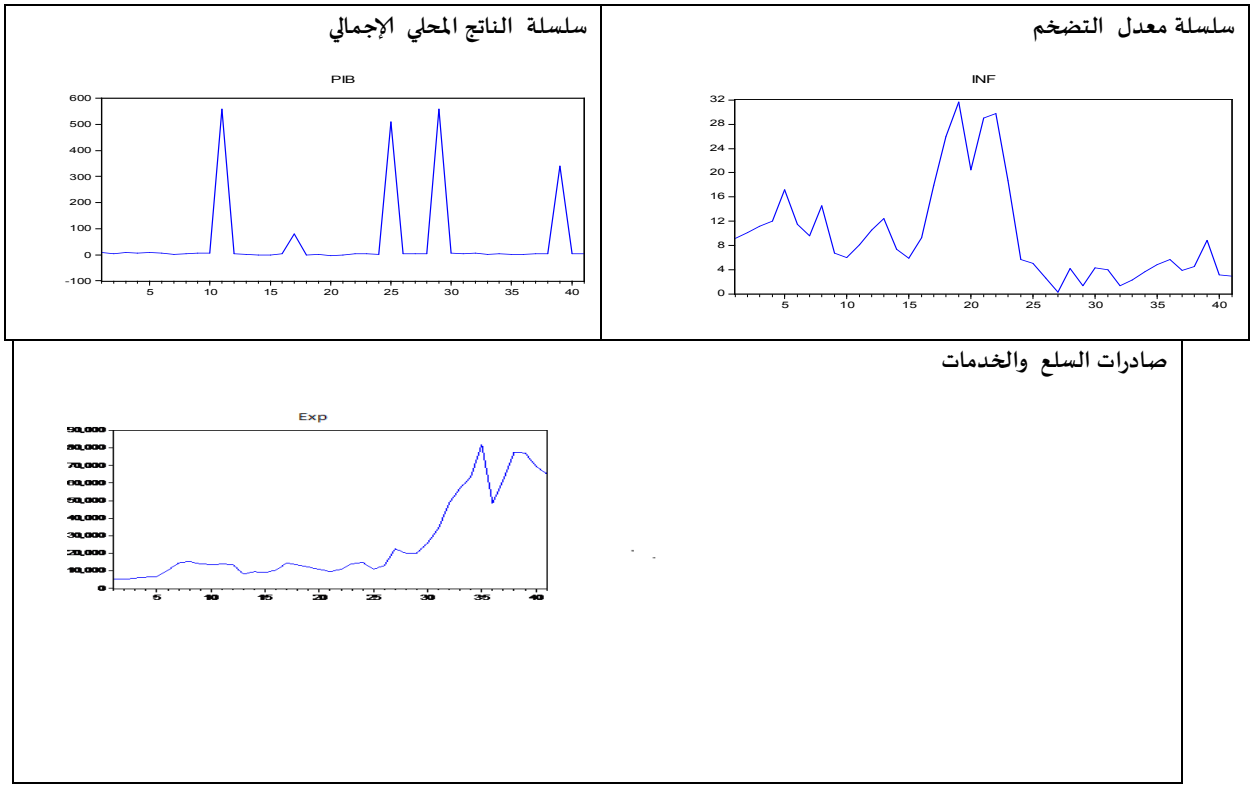

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (.Eviews9).

3- تحديد معامل التباطؤ باستخدام نموذج VAR: ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO والذي يعتمد على مجموعة من المعايير ومن خلال الجدول رقم (4) نجد أن معظم معايير اختارت درجة التأخير للنموذج ومن خلال النتائج المحققة يتضح أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ المناسب للنموذج هو 1

جدول رقم (4) : نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PIB

Exogenous variables: C CE G INF USD

Date: 10/07/16 Time: 20:39

Sample: 1 41

Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-236.6797	NA*	27654.76	13.06377	13.28146*	13.14051
1	-235.2835	2.339479	27102.07*	13.04235*	13.30358	13.13445*
2	-235.0495	0.379572	28296.47	13.08376	13.38852	13.19120

3	-234.7106	0.531232	29394.07	13.11949	13.46780	13.24229
4	-233.4860	1.853471	29127.07	13.10735	13.49919	13.24549

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (.Eviews9).

4- نتائج اختبار السببية Granger : باء على ما سبق، يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرات *PIB* و*CE* و *INF* و EXP و G كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفا.

جدول رقم (5) :نتائج اختبار السببية Granger

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 10/07/16 Time: 20:47

Sample: 1 41

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CE does not Granger Cause PIB	39	0.16985	0.8445
PIB does not Granger Cause CE		0.59043	0.5597
G does not Granger Cause PIB	39	1.44590	0.2497
PIB does not Granger Cause G		15.7162	1.E-05
INF does not Granger Cause PIB	39	1.31251	0.2824

PIB does not Granger Cause INF		0.08911	0.9150
USD does not Granger Cause PIB	39	0.00285	0.9972
PIB does not Granger Cause USD		0.04887	0.9524

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (.Eviews9).

جدول رقم (6) نتائج تقدير النموذج الخطي بطريقة (VAR)

Estimation Proc:

==========

LS 1 2 PIB @ C CE G INF USD

VAR Model:

==========

PIB = C(1,1)*PIB(-1) + C(1,2)*PIB(-2) + C(1,3) + C(1,4)*CE + C(1,5)*G + C(1,6)*INF + C(1,7)*EXP

VAR Model - Substituted Coefficients:

==========

PIB = - 0.272183962346*PIB(-1) - 0.0972427250437*PIB(-2) + 60.4990125373 + 5.9786729612*CE - 1.69595944296e-05*G - 5.52879832029*INF + 0.0010125304893*EXP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (.Eviews9).

ثانيا- التعليق على نتائج الدراسات القياسية واختبار الفرضيات :

كما يلاحظ أن قيمة R^2 مرتفعة وتساوي 8.88 قريبة من 1 الصحيح؛ مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مرتفعة في تفسير المتغير التابع ، وبذلك فهي تفسر 88.8% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع ، والنسبة المتبقية 21.2% تعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي، يعبر عنها المتغير العشوائي.

ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*) له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي *(CE)*، كما أن العلاقة بينهما طردية، أي أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، تغيَّر النمو الاقتصادي بمقدار (5.9786729612 +) وحدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، والتي مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي في علاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الجزائر.

كما يلاحظ أن الإنفاق الحكومي (*G*) له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي *(CE)*، كما أن العلاقة بينهما عكسية، أي أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، تغيَّر النمو الاقتصادي بالنقصان وبمقدار (1.69595944296) وحدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وتشير نتائج الدراسات القياسية للنموذج كدالك لمتغير التضخم إلى معنوية هذا المتغير حيث أنها أقل من 5.00، وبالتالي فإن t الجدولية أقل من t المحسوبة وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية العدم بسبب العلاقة الطردية بين المتغيرين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، ,وقبول الفرضية البديلة وذلك لأن المتغير معدل التضخم معنوي وله علاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يبثث صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة

لقد اختبرنا من خلال هذه الدراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2014 بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام تقنيات تحليل للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية ـ لمتغيرات الدراسة. وتم تطبيق اختبار السببية بين ـ المتغيرات لنصل في الأخير إلى تحديد طبيعة العلاقة بين هذه لمتغيرات .

لقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية، اتجاه العلاقة السببية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي GDP إلى الإنفاق الحكومي الحقيقي ، مما يدعم علاقة قانون جرانجر في الاقتصاد الوطني ، بمعنى أن الزيادة في النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي والى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون جرانجر ، بالإضافة إلى أن المؤشرات الأساسية لمعدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2014 تشير إلى أن هذا الاقتصاد يواجه تحديات مختلفة أشار إليها البحث ومن أهمها:

- ريعية الاقتصاد الجزائري إذ يساهم قطاع استخراج وتصدير النفط الخام بنسبة كبيرة في المساهمة الناتج المحلي الإجمالي
- الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية إذ أن نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا
- هناك تأصيلا نظريا لأهمية ودور صادرات السلع والخدمات في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وان الصادرات تمثل آلة النمو في كافة قطاعات الاقتصاد
- نمو كبير في الإنفاق الحكومي الأمر الذي يقود إلى انخفاض معدل النمو العام للاقتصاد الوطني.

و من خلال الدراسة السابقة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص آليات وسبل تفعيل ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر تماشيا مع مدلول النظريات الاقتصادية التنموية الحديثة و التجارب العالمية الناجحة في العالم ، وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كما نقترح مجموعة من التوصيات والتي ستكون مرتبة على أساس أولوية وأهمية المحددات في ظل الظروف الراهنة.

نتائج الدراسة

- يؤدى النمو الاقتصادي إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام
- يتم استخدام الإنفاق العام بغرض التأثير على الاقتصاد القومي: زيادة النمو وتجنب الأزمات الاقتصادية (التضخم والركود)
- يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الإيرادات العامة والتي يتم الحصول عليها من خلال: الضرائب والرسوم، القروض ، الإصدار النقدي وهذا الأخير من شأنه أن يزيد في معدل التضخم . كما ارتفاع الأسعار والتضخم ,مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار بشكل سلبي ويضعف إمكانيات النمو الاقتصادي.
- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لذا فالنمو فيه لا يعد نمواً حقيقياً وقد أدت السياسات الاقتصادية المركزية إلى ضعف النمو الاقتصادي.

- يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد مداخيل جديدة تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- لا يوجد في نتائج الأبحاث التطبيقية ما يثبت اتجاه علاقة السببية من الإنفاق العام أو أحد مكوناته إلى النمو الاقتصادي، حيث أن احتمال اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام (وفقاً لقانون جرانجر) لا يزال قائماً، ويتطلب حسمه القيام بدراسة تطبيقية تقوم على اختبار اتجاه علاقة السببية.

- قد يختلف أثر الإنفاق

العام أو أحد مكوناته على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير، حيث تتطلب بعض أوجه الإنفاق العام وقتاً حتى تظهر الآثار الموجبة لها في حفز إنتاجية عوامل الإنتاج .

توصيات الدراسة:

- العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية : الزراعة ، الصناعة والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي .
- إفساح المجال أمام الاستثمار وإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية لما له من أهمية كبيرة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي للقطاع الخاص، فتذبذب وتدني مستويات النمو الاقتصادي تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم الثقة في القطاع الخاص وعدم تخويل الأنشطة الى القطاع الخاص (الخصخصة)
- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية ، والتركيز على الصناعات البترولية القادرة على بناء اقتصاد قوي من خلال إقامة صناعات تكرير النفط بدلاً من تصديره خاما بمبالغ زهيدة واستيراد مشتقاته بتكاليف أكبر
- العمل على الحد من عدم نمو النفقات نمو الإيرادات إلاّ في الحالات الحتمية. مع إمكانية استخدام نماذج البحث القياسية في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي لسنة ما وذلك بعد معرفة الإنفاق العام في تلك السنة. كما أن تكوين الاستثمارات الجديدة يعتبر عامل مهم جداً في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة إذ أن الاستثمار يعتبر الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي
- إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية وترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية ، والسياسة النقدية الأكثر فعاليةً، والموازنة العامة الأكثر شفافيةً من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي بمعدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

الهوامش

[i] جلال خشيب ، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ، الموقع الالكتروني التالي :تاريخ الاطلاع اكتوبر2016 /http://www.alukah.net/culture/0/83586

(1)– ليلية غضابنة ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية العدد 2015/1. ص 75

(2) – مرجع سابق ، ص 76

(3)- وعيل ميلود ،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر ، مصر، السعودية :دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 ، أطروحة دوكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2013-2014 ، ص 5

(4) – مرج سابق ، ص 6

(5)- Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995, P 429

(6)-Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002, P 265

(7)- Maré Nouchi , croissance - histoire économique- ,édition Hazan , paris , 2007 , P 44

(8) – البشير عبد الكريم وأخرون، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري- ، ملتقى دولي حول الاقتصاد المغاربي Les deuxièmes Journées Scientifiques du FEM ، جامعة الشلف 2007، ص 23

(9)- http://www.dailyfx.com/tadawul_forex_news/education/2015/09/02/All-what-you-need-to-know-about-GDP-3710.html

(10)- كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law)، جامعة القادسية ، 2014 ، ص 36

(11) - مرجع سابق ، ص 35

(12) - بن عزة محمد، رشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان 2014 -2015 ، ص 224.

(13) - Abdelkrim NAAS- «Le système bancaire algérien- de la décolonisation à l'économie de marché »- Edition INAS, Paris 2003 , P 102.

(14)- François escalle : maitriser les finances publiques ,pourquoi ,comment ?édition économisa . , Paris 2005,P 205.

(15) - Eric Bousserelle,Dynamique économique -Croissance,crises,cycles,Gualino éditeur ,paris,2004, P 30

قائمة المراجع

- باللغة العربية :

1- البشير عبد الكريم وأخرون، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري- ، ملتقى دولي حول الاقتصاد المغاربي

2- بن عزة محمد، رشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان 2014- 2015 .

3- كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law)، جامعة القادسية ، 2014

4- وعيل ميلود ،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر ، مصر، السعودية :دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 ، أطروحة دوكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2013-2014.

- باللغة الأجنبية :

1- Abdelkrim NAAS- «Le système bancaire algérien- de la décolonisation à l'économie de marché »- Edition INAS, Paris 2003

2- Eric Bousserelle,Dynamique économique -Croissance,crises,cycles,Gualino éditeur ,paris,2004

3- François escalle : maitriser les finances publiques ,pourquoi ,comment ?édition économisa . , Paris 2005

4- Maré Nouchi , croissance - histoire économique- ,édition Hazan , paris , 2007

5- Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York, 2002.

6- Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995

- المواقع الالكترونية :

1- http://www.alukah.net/culture/0/83586

2- http://www.dailyfx.com/tadawul_forex_news/education/2015/09/02/All-what-you-need-to-know-about-GDP-3710.html

ملحق رقم (1)

السنوات	الإنفاق العام G مليار دج	النمو الاقتصادي C.E (%)	الناتج المحلي الاجمالي (%) PIB	صادرات السلع والخدمات EXP Usd	معدل التضخم (%)
1974	1340800	7.5	7.94	5118,64	9.2
1975	1906800	5	5.05	5241,3	10.1
1976	2011800	8.4	8.39	5860,03	11.2
1977	2547300	5.3	5.26	6414,58	12
1978	3010600	9.2	9.21	6732,39	17.2
1979	3351500	7.5	7.48	10354,76	11.5
1980	4401600	08	0.79	14540,72	9.6
1981	5765500	3	3.00	15338,99	14.6
1982	7244500	6.4	6.40	13980,23	6.7
1983	8482500	5.4	5.40	13635,98	6
1984	9159800	3.3	560	13805,84	8.1
1985	9984100	3.7	3.0	13664,03	10.5
1986	1018170	0.4	0.40	8188	12.4
1987	1039770	-0.7	-0.70	9525,77	7.4
1988	1197000	-1	-1.00	9163,45	5.9
1989	1245000	4.4	4.40	10369,3	9.3
1990	1365000	08	080	14545,66	17.9
1991	2121000	-1.2	-1.20	13311,32	25.9
1992	4201310	1.6	1.80	12154,24	31.7
1993	4766270	-2.2	-2.10	10880,27	20.5
1994	5663290	0.2	-0.90	9585,15	29
1995	7596170	3.8	3.0	10940	29.8
1996	7246090	3.7	4.10	13970	18.7
1997	8451960	1.1	1.10	14890	5.7

5	10880	510	6.2	8757390	1998
2.6	13040	3.20	3.2	9616820	1999
0.3	22560	3.80	3.8	1178122	2000
4.2	20085,45	3.00	3	1321028	2001
1.4	20152,48	560	5.6	1550646	2002
4.3	25957,12	7.20	7.2	1639265	2003
4	34175,41	4.30	4.3	1888930	2004
1.4	48714,92	5.90	5.9	2052037	2005
2.3	57121,83	1.70	1.7	2453014	2006
3.7	63531,24	3.40	3.4	3108669	2007
4.9	82034,75	2.40	2	4191053	2008
5.7	48533,81	1.60	1.7	4246334	2009
3.9	61975,41	3.60	3.6	4466940	2010
4.5	77581,3	2.90	2.6	5731407	2011
8.9	77123,01	340	3.3	7058173	2012
3.2	69659,42	2.80	2.8	6024131	2013
2.9	65185,67	3.80	3	6208767	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz
- وزارة المالية الجزائرية :www.inf.gov.dz

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codeStat2=x